الدور السياسي للسيد علي السيستاني في العراق بعد ٢٠٠٣

الأستاذ الدكتور
مجيد حميد الحدراوي
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
majeedh.alhadrawi@uokufa.edu.iq

The political role of Sayyid Ali al-Sistani in Iraq after 2003

Prof. Dr.
Majeed Hameed Al-Hadrawi
University of Kufa - Faculty of Arts

الملخص:

اثار تدخله في الشؤون السياسية كثيرا من الجدل فعارض البعض تدخله وعده اقحام الدين في السياسة، ورأى اخرين في اصوله الايرانية ما يمنع تدخله في الشؤون السياسية العراقية، بينما ايد تدخله اخرون وبرروا لذلك بأن الرجل اختار الاقامة والعيش في العراق منذ العام ١٩٥١ واتخذ من مدينة النجف مقرا لإقامته وانه اطلع عن كثب على اوضاع العراق ومشاكله ورأى كثيراً من الاختلافات الفكرية والسياسية والاجتماعية، وشهد الاضطهاد الذي عانى منه اغلبية الشعب العراقي بمختلف مكوناته في عهد حكم البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣).

التزم الرجل الصمت وأثر الاعتزال عن التدخل في الشأن السياسي في ظل نظام حكم صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣)، وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بدأ السيستاني التدخل في الشأن السياسي خصوصا بعدما اخذت امور البلد تسير باتجاه الفوضى وانهيار الامن وتدمير مؤسسات الدولة وتوقف الخدمات وانتشار السلاح المنفلت، وصارت ارواح الناس تزهق في ظل انفراط الامن.

يبدو انه كان يتمتع بثقة وتأييد شعبي وكان اكثرية الناس ينتظرون منه موقفا حاسما من تطورات العملية السياسية ومستجداتها وابداء رأيه في المسائل الهامة: كالموقف من الاحتلال، وقانون ادارة الدولة، والدستور، والانتخابات، علاقة الدين بالدولة، وحدة العراق، والاضطرابات الطائفية، سوء الخدمات، الفساد، التظاهرات، تحاول هذه الدراسة الوقوف على مواقف السيستاني من تلك الاحداث والمسائل الهامة.

يدعي الرجل انه لا يرغب بالتدخل في الشؤون السياسية الا بمقدار الضرورة القصوى وهو يرفض ان يكون بديلاً وقائداً في الامور السياسية، ولا يريد لنفسه قيادة الشعب في شؤونه السياسية، وان هذا الامر خيار الشعب وقراره وهو يحترمه ويدافع عنه ويدعو لتوفير الحماية له، تحاول هذه الدراسة توضيح مدى حقيقة هذا الادعاء وما غاية الرجل من أقفال بابه بوجه كبار المسؤولين في الدولة ورفض استقبالهم منذ سنوات وحتى اليوم؟ ثم توضيح موقفه من استخدام العنف ضد المتظاهرين.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، علي السيستاني، العراق، العملية السياسية.

Abstract:-

His intervention in political affairs raised a lot of controversy, some opposed his intervention and promised to involve religion in politics, and others saw in his Iranian origins what prevents his interference in Iraqi political affairs, while others supported his intervention and justified that the man chose to reside and live in Iraq since 1951 and took the city of Najaf as his residence and that he was closely acquainted with the conditions of Iraq and its problems and saw many intellectual, political and social differences, He witnessed the persecution suffered by the majority of the Iraqi people in its various components during the Baath era (1968-2003).

The man remained silent and the impact of retiring from interfering in political affairs under the regime of Saddam Hussein (1979-2003), and after the occupation of Iraq by the United States on April 9, 2003, Sistani began to interfere in political affairs, especially after the country's affairs took to the direction of chaos, the collapse of security, the destruction of state institutions, the cessation of services and the spread of uncontrolled weapons , and people's lives were lost in light of the disintegration of security.

It seems that he enjoyed the confidence and popular support and the majority of people were waiting for him to take a decisive position on the developments of the political process and its developments and express his opinion on important issues: such as the position on the occupation, the law of state administration, the constitution, elections, the relationship between religion and the state, the unity of Iraq, sectarian unrest, poor services, corruption, demonstrations, this study tries to stand on Sistani's positions on these events and important issues.

The man claims that he does not want to interfere in political affairs except to the extent of extreme necessity and he refuses to be an alternative and leader in political matters, and does not want himself to lead the people in his political affairs, and that this matter is the people's choice and decision and he respects and defends him and calls for protection for him, this study tries to clarify the extent of the truth of this claim and what is the purpose of the man from locking his door in the face of senior officials in the state and refusing to receive them for years until today? Then clarify his position on Use of violence against demonstrators.

Keywords: Political role, Sistani, Iraq, political process.

المقدمة:ـ

اصبح العراق بلدا محتلا منذ بداية ربيع عام ٢٠٠٣ من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وادى ذلك إلى حدوث فوضى عارمة خصوصا بعد حل الجيش العراقي والمؤسسات الامنية الاخرى وغياب البديل القادر على ضبط الامن، فانتشرت اعمال السلب والنهب بسرعة كبيرة وعمت مختلف ارجاء البلاد، وساعد ذلك الانفلات الامني على مزيد من التدخل الدولي فأصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين امريكا وخصومها المتخوفين من مشروعها الشرق الاوسط الجديد الذي اراد الرئيس الامريكي بوش الابن ان يجعل بدايته من العراق ليتوسع فيما بعد إلى دول الشرق الاوسط الاخرى. في ظل تلك الاجواء بدأ دور السيستاني السياسي يبرز وبشكل مفاجئ إذ لم يعرف عن الرجل نشاطا سياسيا قبل عام ٢٠٠٣ رغم تعرضه إلى الاضطهاد من قبل نظام صدام حسين الا انه كان قد اعد نفسه بشكل جيد فأطلع من خلال قراءته المبكرة على مختلف التجارب والأحداث السياسية فضلا عن مذكرات كبار الزعماء السياسيين.

نشاط السيستاني السياسي لم يكن مبتذلا بل كان محسوب بدقة متناهية فالرجل لا يتدخل الا في اوقات الضرورة القصوى ولا يظهر في وسائل الاعلام الا نادرا ، يعبر عن موقفه بكلمات قليلة ولكنها مؤثرة إلى حد انها قد تزلزل الساحة السياسية العراقية فتطيح بكبار السياسيين من عروشهم كما حدث مع نوري المالكي في ٢٠١٤ عندما اراد التجديد لولاية ثالثة فجاءت كلمة الفصل من السيستاني برفض التجديد له فتحقق ذلك بالفعل ، لذا فأن الدور السياسي الذي اضطلع به السيستاني منذ ٢٠٠٣ حتى الان كان دورا فعالا ومؤثرا حتى شكل ما يمكن تسميته بالظاهرة السيستانية التي اثارت اهتمام ليس السياسيين فحسب بل صارت محور نقاش كثير من الباحثين وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم طبيعة وظروف الدور السياسي الذي قام به السيستاني في العراق.

اشكالية البحث

صرح السيستاني كثيرا انه لا يطلب موقعا في الحكم والسلطة ويرى ضرورة ابتعاد علماء الدين عن مواقع المسؤوليات الادارية والتنفيذية، ومع ذلك فالسيستاني يعبر باستمرار عن أراءه ومواقفه السياسية، بل ويطلب من الحكومة الاستجابة لها، فهل يسعى

السيستاني لاستغلال التأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به في صفوف الاغلبية الشيعية ليكون وصيا على العملية السياسية في العراق؟

فرضية البحث

تمثل مواقف السيد السيستاني في القضايا السياسية منهج يمتد إلى الاتجاه التقليدي في حوزة النجف الأشرف، وهو في نفس الوقت يعبر عن توجه للولاية في الأمور العامة التي تستوجب أن يكون للمرجع الأعلى موقفاً ورأياً فيها. فهو لا يصادر رأي الجماهير، ولكنه يعبر عن توجهاتهم ويتماهى مع مواقفهم. وهذا بحد ذاته يمكن أن نعتبره تأسيس لخط تجديدي من حيث مواقف مرجعية النجف.

هيكلية البحث

تالف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، حمل المبحث الأول عنوان: (موقف السيستاني من قضايا الاحتلال والتوترات الطائفية وقانون ادارة الدولة وكتابة الدستور الجديد) بينا فيه مواقفه من الاحتلال الامريكي وتصديه للتوترات الطائفية كما وضحنا موقفه من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وبينا موقفه المؤيد لإنجاز دستور جديد للبلاد.

أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: (موقف السيستاني من قضايا الانتخابات والفساد وحركة الاحتجاج في العراق) عرضنا فيه مواقفه المساندة للانتخابات ثم استعرضنا موقفه من قضية استشراء الفساد في البلد ثم توقفنا عند مواقفه المساندة لحركة الاحتجاج الشعبي المطالبة بالإصلاح. ووصلنا إلى الخاتمة التي بينا فيها اهم النتائج التي توصل اليها البحث. فضلا عن الاشارة إلى اهم مصادر البحث.

المبحث الأول

موقف السيستاني من قضايا الاحتلال والتوترات الطائفية وقانون إدارة الدولة وكتابة الدستور الجديد

أولاً: موقفه من الاحتلال الامريكي للعراق:

بدأت الولايات المتحدة الامريكية حربها لاحتلال العراق ليلة ٢٠ اذار ٢٠٠٣ وبعد ثلاثة

اسابيع تقريبا من بداية الحرب اصبح العراق منذ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ بلدا محتلا ، وعمل مجلس الأمن على تحديد المركز القانوني للعراق من الناحية الدولية في ضوء القرار رقم (١٤٨٣) الذي اعتبر القوات الأمريكية والبريطانية قوات محتلة من دون ان يدين عملية التدخل أو يطالب القوات المحتلة بالانسحاب من العراق (المختار والجنابي، ٢٠١٥:٢٦١) ، وقد شهدت الساحة العراقية في ظل الاحتلال فراغا سياسيا تمثل في زوال الدولة وعدم قدرة الاحزاب والتيارات السياسية حسم الامور لصالح اعادة بناء الدولة ، فضلا عن تباين مواقف العراقيين ازاء الاحتلال (الخزعلي،٢٠١٢: ٥٠) وفي ظل تلك الاجواء الملتبسة عبر السيستاني في رده على اسئلة مجلة " دير شبيغل الالمانية " عن رفضه للطريقة التي تم فيها " تغيير النظام الاستبدادي عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مأسي كثيرة ، ومنها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقا ونهبا وتدميرا وغير ذلك " (الخفاف ، ٢٠١٠: ٩٨)

لقد اتخذ السيستاني موقفا واضحا من قوات التحالف الامريكي فهي قوات احتلال ووجودها غير شرعي وتدخلها في شؤون العراق هو استلاب للسيادة من اهله، لذا يجب عليها الخروج من العراق بأسرع وقت ممكن داعيا في الوقت نفسه سلطات الاحتلال التي رفض اللقاء بقادتها وممثليها فسح المجال امام العراقيين في ان يحكموا بلدهم بأنفسهم من دون تسويف ومماطلة ومن دون اي تدخل اجنبي، وقد ايد دور الامم المتحدة في العراق باعتبارها تمثل الشرعية الدولية داعيا ان تكون القوات الاجنبية في العراق تحت مظلة الامم المتحدة وتنحصر مهامها بحفظ الامن والاستقرار (الخزعلي، ٢٠١٢: ٥٢)

لم يكن متوقعا أن يتصاعد موقف السيستاني إلى مستوى الإفتاء والحكم بالجهاد والمقاومة المسلحة ببساطة أو بسرعة للقوات الامريكية المحتلة، ذلك أن الرجل لا يقول بولاية الفقيه، ولا يمارس دورا قياديا في السياسة العراقية، مفضلا ان يحتفظ بموقعه المتفق عليه فقهيا في حدود الأمور الحسبية ، ومن هذا المنطلق يمكن ان نفهم موقفه من الدعوات إلى المقاومة المسلحة للاحتلال والذي عبر عنه وكيله في البصرة إذ قال "أن الشيعة سيسعون إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية في الوقت الراهن... والعراقيون لا يحتاجون إلى العنف للحصول على حقوقهم ما دامت هناك وسائل سلمية يمكن اللجوء إليها. وإذا وجد

العراقيون أن الوسائل السلمية لم تعد متاحة فسيتعين عليهم البحث عن وسائل أخرى". وهذا الكلام هو الأقرب إلى نهج السيستاني الذي يخشى أن يقع شيعة العراق فيما وقعوا فيه عند مواجهة الاحتلال الإنجليزي سنة ١٩١٤، من دون استبعاد، حتى المقاومة العسكرية، ولكن بعد استنفاد كل الوسائل... (فحص،٢٠٠٨: ٢٣٩).

ساهمت سياسات الاحتلال الامريكي الخاطئة ومنها حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية ومؤسسات اخرى بحدوث فراغ امني وتركها مؤسسات الدولة عرضة للنهب والسلب والتخريب فشهد بذلك البلد جيوش من العاطلين عن العمل وبات ساحة مفتوحة لقوى الارهاب واجهزة الاستخبارات الاقليمية والعالمية ، ومما فاقم الازمة الطائفية في العراق ان امريكا اعتمدت المعايير الطائفية والاثنية في اعادة تشكيل الاطر الجديدة للدولة بعد ان دمرتها (ربيع ،٢٠١٧: ١١٧) ، وفي ظل تلك الظروف دعا السيستاني في مناسبات كثيرة ابناء الشعب العراقي إلى المحافظة على الوحدة الوطنية ونبذ التطرف والنعرات الطائفية وأكد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والابتعاد عن الاحتراب الداخلي وحرمة الدم العراقي وخاصة بعد تفجير قبة الامامين العسكريين في سامراء (٢٢شباط٢٠٠٦) ومحاولة افتعال الحرب الاهلية بين العراقيين وضبط النفس والابتعاد عن الاعمال الانتقامية التي تؤدي إلى مقتل الابرياء وعدم استقرار المجتمع (الخفاف:١٤٧-١٤٨، ٢٦١-٢٦٢). ومن الناحية المثالية، يمكن التعرف على السيستاني المتميز بهدوئه كشخصية دينية رئيسية لها تأثير كصانع سلام ووسيط بين الفصائل المتصارعة في العراق (Rahim, Babak 2006:14).

ثانياً: موقف السيستاني من قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية:

تم وضع قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية بواسطة مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة والمصادقة عليه من قبل الطرفين في يوم ٨ اذار ٢٠٠٤ (خالد ،٢٠٠٥:١١) ونشر في جريدة الوقائع العراقية في مايس ٢٠٠٤ وهي الجريدة الرسمية لجمهورية العراق (الوقائع:٢٠٠٤)، وقد لقي صدوره ردود افعال متباينة فقد تحفظ البعض على اهلية مجلس الحكم لعقد مثل هذا الاتفاق خصوصا من ناحية انه مجلس غير منتخب ومعين من قبل سلطة الاحتلال وخاضع لضغوطها (البصيصي، ٢٠٠٥:١٨٤).

عبر السيستاني في ٣ اذار ٢٠٠٤ عن رفضه القاطع لقانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية

لأنه " لن يكتسب الشرعية الا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة " ورأى ان هذا (القانون) يضع العوائق امام الوصول إلى دستور دائم للعراق يحفظ وحدته وحقوق ابنائه من جميع الاعراق والطوائف (الخفاف، ٢٠١٠: ٢٨١) وفي رسالة جوابية إلى الأخضر الإبراهيمي، مستشار الأمين العام للأمم المتحدة في العراق اكد السيستاني ان " اقرار ما يسمى بـ(قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) سيكبل الجمعية الوطنية القادمة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقا لمصلحة الشعب العراقي حيث املى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانونا (غريبا) لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية كما املى عليها وهو الاخطر مبادئ واحكاما واليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم واجراء الاستفتاء عليه"، واضاف منتقدا القانون بشدة لأنه " يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد " وذلك لان القانون جعل منصب رئاسة الجمهورية في العراق بمجلس يتشكل من ثلاث اشخاص احدهم من الكرد والثاني من السنة والثالث من الشيعة وبذلك فان هذا التشكيل يعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة الا بحصول حالة التوافق بين الاعضاء الثلاثة وهي ما لا تتيسر عادة وقد يصل الامر إلى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي إلى التجزئة والتقسيم (الخفاف، ٢٠١٠: ٢٨٢-٢٨٣).

ثالثاً: موقف السيستاني من قضية كتابة الدستور العراقي الجديد:

أبدى السيستاني اهتماما كبيرا بقضية الدستور والطريقة التي يكتب بها وذلك لأهميته القصوى وكونه مرتبطا بتقرير مصير العراق ومستقبله فقد رفض الصيغة التي تقدم بها مجلس الحكم والحاكم المدني الامريكي بول بريمر وهي ان يتم تعيين مجلس وطني أو جمعية وطنية تضطلع بمهمة وضع الدستور (شبيب، ٢٠٠٩: ٢٧٦) مؤكدا ان تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور ، اما الخطة التي اقترحها للوصول إلى اختيار لجنة كتابة الدستور وإقراره فتبدأ اولا بإجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ثم يجري استفتاء على الدستور الذي يقره هذا المجلس (الخفاف،٢٠١٠: ٣٣-٣٤) ، وفي رده على اسئلة صحيفة لوس انجلوس تايمز بتاريخ ٢ تموز ٢٠٠٣ اكد السيستاني مرة اخرى على ان اعضاء مجلس كتابة الدستور يجب اختيارهم من الشعب العراقي بجميع ابناءه المؤهلين للانتخاب وانه لا

بديل عن الية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار اعضاء مجلس كتابة الدستور، وان الدستور الذي يضعه مجلس غير منتخب من الشعب لا يمكن القبول به (الخفاف،٢٠١٠:٣٨).

حدد السيستاني الركائز الاساس التي يجب ان يتضمنها الدستور العراقي وهي: "الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي" إلى جنب "مبدأ الشورى والتعددية واحترام الاقلية لرأي الاكثرية" (الخفاف، ٢٠١٠:٢٤٥)، اما عن العلاقة بين الدين والدولة في الدستور فقد رأى السيستاني ان على الحكومة المنبثقة عن اغلبية الشعب ان تحترم الدين الإسلامي الذي هو دين اغلبية الشعب العراقي ولا يقر ما يخالف تعاليم الإسلام، كما ان الرجل رفض فكرة تشكيل حكومة دينية على اساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة ، وفي جوابه على سؤال لشبكة فوكس نيوز الامريكية حول دور الدين في الدستور العراقي والتعليم والنظام القضائي اجاب السيستاني بالنص: " يتحدد ذلك كله من قبل اعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب "(الخفاف، ٢٠١٠:٣٤٨-٢٤٩).

وبذلك لم يكن السيستاني يمارس السياسية فحسب، بل كان في الواقع يرسم الضرورات السياسية لمستقبل العراق في سلسلة من البيانات والاستفتاءات التي اصدرها مكتبه في النجف الاشرف(Visser,2006:14) وقد وجدت اراء السيستاني في ضرورة انتخاب اعضاء لجنة كتابة الدستور من الشعب بشكل مباشر طريقها إلى التنفيذ، وتراجعت امريكا عن خطتها القاضية بتعيين اعضاء اللجنة ، وجرت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ اول انتخابات في العراق بعد ٢٠٠٣ لانتخاب الجمعية الوطنية العراقية وانعقدت اول جلسة لها يوم ١٦ اذار ٢٠٠٥ في بغداد بحضور اعضائها البالغ عددهم ٢٧٥ نائب، وانبثقت عنها اول حكومة منتخبة وانجز خلال دورتها هذه كتابة الدستور بعد انتخاب لجنة خاصة لهذه المهمة (الفضل، ٢٠١٠: ٦٥) ، وقد انجزت اللجنة كتابة الدستور وسط اجواء سادها التوتر والخلاف والذي عكس حالة الطائفية السياسية السائدة في العراق وتمت الموافقة على الدستور في استفتاء شعبي يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦.

اراد السيستاني ان يكتب الدستور العراقي اشخاص عراقيون منتخبون من قبل الشعب العراقي وتم ذلك بالفعل الا ان الدستور الذي تم انجازه اثير حوله جدل كبير واكدت التجربة العملية وجود مشكلات كبيرة فيه وربما حمل البعض السيستاني جزءا من

المسؤولية لإصراره على كتابة الدستور في تلك المرحلة القلقة والحساسة من تاريخ العراق. الا ان كتابة الدستور وهو الوثيقة الأهم لدى أي شعب، لا تنتهي بمجرد إقراره من قبل الجمعية الوطنية أو الشعب، وإنما هي عملية مستمرة من التعديل، والإضافة، والبحث، والنقاش. فالدساتير تنمو وتتطور جنبا إلى جنب مع تطور المجتمعات وتنامي حاجاتها وتبعا للتحديات والمشاكل التي تواجهها في المستقبل. (اوراق ديمقراطية: ٢٠٠٥: ٦).

المبحث الثاني

موقف السيستاني من قضايا الانتخابات والفساد وحركة الاحتجاج في العراق

أولاً: موقفه من الانتخابات:

حظي موضوع الانتخابات بوصفه آلية ديمقراطية تضمن تداولا سلميا للسلطة بأهمية خاصة لدى السيستاني بعد العام ٢٠٠٣م، في عملية إعادة بناء العراق على أسس جديدة تختلف عن تلك التي سادت في زمان نظام صدام ، فقد اصر السيستاني على الانتخابات لأسباب مبدئية في الأساس تتصل بخشيته من ان تتحول الحكومة المؤقتة إلى حكومة دائمة (نصير، ٢٠١٨: ١٦٨)، و «هذا الخوف يغذيه لدى السيستاني ما يتناهى إلى سمعه من ثقاة بأن سلطات الاحتلال تحكم قبضتها تدريجيا على شؤون العراق ومستقبله عبر تنظيمات متعددة تعطيها الصفة القانونية، بحيث يصعب على أي سلطة مقبلة ان تبدل فيها"(فحص،٢٠٠٨: ٢٤١) ، لذا ابدى السيستاني اهتماما ملحوظا بالانتخابات التشريعية وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية عام ٢٠٠٥ وكان من اشد المناصرين لإجرائها وسعى لإنجاحها رغم معارضة جهات عديدة لها واستقبل مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الاحزاب السياسية والطوائف الدينية والمذهبية العراقية ليحثهم على المشاركة في الانتخابات (عبد الرزاق ، ٢٠١٠: ٧٤-٧٥).

يوضح السيستاني اسباب اصراره على اجراء الانتخابات الدورية في موعدها المحدد منذ سقوط النظام الاستبدادي السابق لأنها باعتقاده الطريقة المثلى لإقامة نظامٌ يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع إلى صناديق الاقتراع، في انتخابات دورية حرّة ونزيهة، (مكتب السيستاني: ٢٠١٨) ، واستمر السيستاني على نهجه الداعم للانتخابات على الرغم من الاخفاقات التي شهدتها العملية السياسية وفشلها في تحقيق امال

العراقيين وطموحاتهم بالرفاه الاجتماعي بسبب فساد المسؤولين الحكوميين ومع ذلك اكد على ضرورة مشاركة الشعب العراقي في انتخابات مجلس النواب في اذار ٢٠١٠ إذ عدها المدخل الوحيد لتحقيق ما يرغب به الشعب العراقي من تحسين اداء السلطتين التشريعية والتنفيذية (الخزعلي ،٢٠١٢:٥٥).

وقد اكدت مرجعية السيستاني ان الانتخابات النيابية في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ يمكن ان تكون حلا لمشاكل العراق وأزماته السياسية لذا اولتها اهتماما كبيرا ومنذ وقت مبكر من موعد اجراءها فقد اكدت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٤ وعلى لسان ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي على ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد وحث المواطنين على ضرورة الحصول على بطاقة الناخب الالكترونية (خطب الجمعة:٢٠١٤: ٥٤).

واعاد ممثل السيستاني في كربلاء التأكيد على ضرورة المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفء وان السيد السيستاني لا يدعم اية قائمة أو مرشح بخصوصه (خطب الجمعة، ٢٠١٤:١٣٢) كما رد ممثل السيستاني في كربلاء على الدعاوى التي ادعت ان السيستاني يدعم قائمة انتخابية معينة نافيا بشكل قاطع دعم المرجعية المتمثلة بالسيستاني لأية قائمة من القوائم ، وكل شيء خلاف ذلك فهو اما اشتباه أو وهم أو كذب ، وهذا اعلان واضح وصريح من المرجعية لا يقبل التأويل ، واي شخص يتكلم خلاف ذلك فكلامه لا اعتبار له (الحدراوي: ٢٠١٨: ٣٨)

قبيل الانتخابات النيابية في ١٢ ايار ٢٠١٨ اصدر مكتب السيستاني في النجف الاشرف بيان هام جاء فيه جملة من الامور المهمة اولها ان السيستاني لازال عند رأيه من ان سلوك المسار الديمقراطي يُشكّل - من حيث المبدأ - الخيار الصحيح والمناسب لحاضر البلد ومستقبله، وانه لا بد من تفادي الوقوع في مهالك الحكم الفردي والنظام الاستبدادي تحت أي ذريعة أو عنوان، وعاد السيستاني ليؤكد في البيان نفسه ما اكده في الانتخابات السابقة من انه يقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة القوائم الانتخابية، بمعنى أنه لا يساند أيّ شخص أو جهة أو قائمة على الاطلاق، كما ان الرجل حدد قواعد عامة للسلوك الانتخابي بقوله: فالعبرة كل العبرة بالكفاءة والنزاهة، والالتزام بالقيم والمبادئ ،

والابتعاد عن الاجندات الاجنبية، واحترام سلطة القانون، والاستعداد للتضحية في سبيل انقاذ الوطن وخدمة المواطنين، والقدرة على تنفيذ برنامج واقعي لحلّ الأزمات والمشاكل المتفاقمة منذ سنوات طوال"(مكتب السيستاني: ٢٠١٨)

يتضح مما تقدم أن المرجع الديني الأعلى السيّد علي السيستاني تجاوز المفهوم التقليدي المتعارف عليه لدى علماء الحوزة التقليدية مؤكّداً مفهومَ (الشعب)، ومن خلال مراجعة الخطب والبيانات وردوده على مقلديه منذ ٢٠٠٣ حتى اليوم نجد السيستاني تجاوز جميع المفاهيم السياسية التقليدية التي تتحكم بمنظومة الفقه السياسي الشيعي وانه يتماهى مع مفاهيم من قبيل: (الشعب هو مصدر السلطات)، و(الانتخابات العامة التي تعبر عن إرادة الشعب)، و(الدستور الذي يصوت عليه الشعب) (العنبر:٢٠١٩)

ثانياً: موقف السيستاني من الفساد وسوء الخدمات العامة:

انتشرت ظاهرة الفساد في العراق واستشرت على نحو سريع في جميع مؤسسات الدولة العراقية ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق فقد شهدت البلاد نتيجة الفراغ السياسي والصراع على السلطة وضعف الرقابة حالات واسعة من الفوضى والسلب والنهب وانتشار مخيف للفساد مما انعكس على سوء الخدمات ودفع بالاقتصاد العراقي نحو الهاوية من خلال تدمير البنى التحتية والمؤسسات الحيوية للدولة العراقية وتعثر الكثير من القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الزراعة والصناعة ما ادى إلى انتشار ظاهرة البطالة التي اصبحت معضلة خطيرة في المجتمع (نصوري وكزار: ٢٠١٤: ٢٩٨).

ولمواجهة الفساد الاداري والمالي افتى السيستاني بحرمة تخلف الموظفين عن اداء واجباتهم وحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية، والاموال التي يأخذها الموظف من المال العام أو المواطن أو غيره خلافا للقانون سحت حرام، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه خلافا للقانون حرام (الخفاف،٢٠١٠: ٢٧٢-٢٧٣)

وتحدث السيستاني خلال استقباله رئيس الوراء العراقي نوري المالكي بمكتبه في النجف الاشرف في ٢ ايلول ٢٠٠٦ عن الفساد الاداري وسوء استغلال السلطة فأكد على ضرورة مكافحة هذا الداء العضال الذي يتسبب في ضياع جملة من موارد الدولة العراقية وشدد على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم في اسرع وقت، اما

فيما يتعلق بالخدمات العامة ابدى السيستاني " تألمه البالغ لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الاساسية التي يفترض ان تجعل الحكومة توفيرها من اهم اولوياتها ولا سيما الكهرباء والوقود مطالبا ببذل اقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب" (الخفاف، ١٦٠٩:٢٠١٠).

وكتعبير عن احتجاجه على تفشي الفساد الاداري والمالي في العراق اغلق السيستاني بابه بوجه السياسيين منذ حوالي سنة ٢٠١١ ولحد الآن، رافضا استقبال من يطلب زيارته منهم، فقد حملهم مسؤولية تدهور الاوضاع العامة في العراق لذا فهو ينتظر تغييراً واضحاً في اداء من بيدهم السلطة وتقدماً ملموساً في ملفات مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة وتخفيف معاناة المواطنين، وأمور أخرى أشار اليها بشكل مباشر أو من خلال مكتبه ووكلائه في كربلاء في أكثر من مناسبة.

ثالثاً: السيستاني وحركة الاحتجاج الشعبي في العراق:

لم يتوان السيستاني عن تأييد حركة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح فكان يدعمها من خلال تصعيده المستمر لنغمة النقد الوجهة للطبقة السياسية الحاكمة في مناسبات كثيرة إذ حملها مسؤولية الفشل في ادارة الدولة وقد عبر عن ذلك بوضوح في مناسبات كثيرة منها على سبيل المثال جوابه على سؤال وكالة الصحافة الفرنسية في اب ٢٠١٥ ونصه: من يتحمّل مسؤولية وصول العراق إلى هذه المرحلة من الفساد وترهل مؤسسات الدولة ومستوى الخدمات العامّة؟ فأجاب بما نصه: "إنّ السياسيين الذين حكموا البلاد خلال السنوات الماضية يتحمّلون معظم المسؤولية عمّا آلت إليه الامور، فإنّ كثيراً منهم لم يراعوا المصالح العامّة للشعب العراقي بل اهتموا بمصالحهم الشخصية والفئوية والطائفية والعرقية، فتقاسموا المواقع والمناصب الحكومية وفقاً لذلك لا على أساس الكفاءة والنزاهة والعدالة، ومارسوا الفساد المالي وسمحوا باستشرائه في المؤسسات الحكومية على نطاق واسع " (مكتب السيستاني: ٢٠١٥) وتوقع السيستاني في كانون الأول ٢٠١٧ ان المعركة ضد الفساد ـ التي تأخرت طويلاً ـ لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى (خطبة الجمعة:٢٠١٧). وكان ممثلي السيستاني في كربلاء قد حذّروا السياسيين الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على ان تخف المظاهرات المطالبة به بأن يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا

محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير (خطبة الجمعة: ٢٠١٩)

وخلال استقباله ممثلة الامين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخارت في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٩ حذر السيستاني السياسيين بما يوحي بتهديد مبطن بقوله "ان السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إذا لم تكن قادرة على اجراء الاصلاحات اللازمة أو لم تكن تريد ذلك فلابد من التفكير بسلوك طريق آخر في هذا المجال، فانه لا يمكن ان يستمر الحال على ما كان عليه قبل الاحتجاجات الأخيرة " (مكتب السيستاني: ٢٠١٩). وقرأ ممثله في كربلاء في خطبة الجمعة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩ بيانا صادر عن مكتب السيستاني في النجف جاء فيه تأييداً للتظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح واستنكاراً للعنف الذي تعرض له المتظاهرين فضلا عن مزيد من التحذير للسياسيين بما نصه:" وإذا كان من بيدهم السلطة يظنون أنّ بإمكانهم التهرب من استحقاقات الإصلاح الحقيقي بالتسويف والمماطلة فإنهم واهمون، إذ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الأحوال، فليتنبهوا إلى ذلك"(خطبة الجمعة:٢٠١٩).

واخر موقف صدر من السيستاني حول التظاهرات التي يشهدها العراق جاء في اثناء استقباله الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ ايلول ٢٠٢٠ حيث قدم خارطة طريق للخروج بالبلد من المأزق الذي يمر فيه إذ إن الانتخابات المبكرة المقرر اقامتها في حزيران ٢٠٢١ ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي المسار السلمي الصحيح للخروج من المأزق الراهن فلا بد من أن تتاح الفرصة للمواطنين بأن يجددوا النظر في خياراتهم السياسية وينتخبوا بكل حرية وبعيداً عن أي ضغط من هنا أو هناك ممثليهم في مجلس النواب القادم، ليكون مؤهلاً للعمل باتجاه حلّ المشاكل والأزمات. واضاف محذرا من إن مزيداً من التأخير في اجراء الانتخابات أو اجراءها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها بحيث لا تكون نتائجها مقنعة لمعظم المواطنين سيؤدي إلى تعميق مشاكل البلد والوصول إلى وضع يهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم عليه جميع الأطراف المعنية الممسكة بزمام السلطة في الوقت الحاضر (مكتب السيستاني:٢٠٢٠).

يتضح من ذلك ان السيستاني لم يكن مؤيدا فقط للتظاهرات الشعبية الساخطة على

الطبقة السياسية الحاكمة خلال السنوات السابقة، بل كان يهيئ الرأي العام العراقي لمواجهة صعبة وعسيرة مع السلطة الفاسدة فمعركة الاصلاح (لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى)، وبذلك فهو يقوم بترسيخ المبدأ العام الذي يعد "الشعبَ مصدراً للسلطات، ومنه تستمد شرعيتها، متجاوزاً البقاء ضمن الخطاب الفقهي الذي يتمحور حول الواجبات والتكاليف، على حساب الحقوق، والتي تمثل المرتكز الأساس في توثيق العلاقة بين الشعب والدولة. ومن هنا نجد أن السيد السيستاني لا يؤسس لنظريةٍ سياسية من خلال الاستدلال الفقهي، لكنه يرسّخ من خلال البيانات التي يصدرها. وأشرنا إلى عدد منها في هذه الدراسة. لمواقف تتجاوز نمط التفكير الفقهي التقليدي في التعاطي مع الشأن السياسي. فهو " يشرّع لتأصيل فقه سياسي يتلاءم مع منطق الدولة المعاصر، باعتبارها مخلوقا أرضيا تابعا للمجتمع، وليس مستقلاً عنه أو سيّداً فوقه، ويتم إدارة الشأن العام فيها على أساس الرضا والقبول الشعبي، ويستمد الحكم فيها شرعيته من تمثيله للمجتمع وليس لأيديولوجيا معينة" (العنبر:٢٠١٩).

الخاتمة:

اتسم سلوك السيستاني بالهدوء ورفض الانخراط المباشر بالعمل السياسي لأنه امرا ليس من تكليفه الشرعي بحسب اعتقاده، الا ان ذلك لم يمنعه من البروز في الاوقات الحاسمة التي مر بها العراق، فهو لم يدعوا إلى الجهاد لمواجهة الاحتلال الامريكي وكان يرى ضرورة اتباع الاساليب والطرق السلمية لأخذ الحقوق لاعتقاده ان الشعب العراقي قد انهكته الحروب الكثيرة ولا داعي للدخول في حروب جديدة ما دام يمكن اخذ الحقوق بالطرق السلمية من دون استبعاد التهديد بالجهاد في حال تعثر ذلك.

اخذ السيستاني بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع العراقي المتنوع دينيا ومذهبيا وثقافيا فلم يدع إلى حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية حرة نزيهة، فقد كان ولا زال يعد الانتخابات أفضل طريقة لإصلاح الاوضاع في العراق من خلال تهيئة الظروف المناسبة لها لتمكين الشعب من اختيار ممثليه في البرلمان العراقي. لذا فأن مواقفه التي أشرنا اليها في هذه الدراسة تظهر دعم السيستاني لمشروعية الدولة الجديدة بعد ٢٠٠٣ وترسيخ

اسس استقرارها كما انه اسس بذلك لفقه سياسي جديد تجاوز حدود الفقه التقليدي في الحوزة النجفية، وهذا الفقه السيستاني الجديد يتلاءم مع منطق الدولة المعاصرة التي يتم إدارة الشأن العام فيها على أساس الرضا والقبول الشعبي، ويستمد الحكم فيها شرعيته من تمثيله للمجتمع وليس لأيديولوجيا معينة. وانطلاقا مما تقدم يمكن ان تشكل مواقف السيستاني السياسية نواة لنظرية تجديدية في الفكر السياسي الشيعي تتبنى اعتماد النظام الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات كونها الطريقة الوحيدة للتعبير عن إرادة الشعب.

هوامش البحث ومصادره

أولاً - الكتب العربية والانكليزية:

١- خطب الجمعة توثيق وتحقيق، المجلد العاشر الجزء الأول لسنة ٢٠١٤، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦.

٢- الخفاف، حامد، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية، ط٢ ، دار المؤرخ العربي، بيروت ، ٢٠١٠.

٣- عبد الرزاق، صلاح، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت ، ٢٠١٠.

٤- فحص، هاني، لماذا لا يعلن السيستاني الجهاد المسلح؟ مقال منشور في كتاب: الامام السيستاني امة في رجل، مؤسسة البلاغ، بيروت: ٢٠٠٨.

٥- الفضل، منذر، مشكلات الدستور العراقي جذوره. كتابته. تفسيره. تعديلاته. رؤية قانونية سياسية لمستقبل الديمقراطية في العراق، اراس للطباعة والنشر، اربيل ،٢٠١٠.

٦- نصير، راجي، المرجعية الدينية في النجف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٨.

7- Rahim, Babak, Aiyatollah Sistani and the Democratization of Post-Ba'athist Iraq, Special Report, United States Institute of Peace,2006.

8- Visser, Reidar, Sistani, the United States and From Politics in Iraq, Quietism to Machiavellianism, Norwegian Institute of International, Norsk Utenrikspolitisk Institutt 2006

ثانياً - البحوث والمقالات:

٩- اوراق ديمقراطية، اراء في الدستور العراقي، تصدر عن مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد السادس أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٥.

١٠- البصيصي، صلاح جبر، المعاهدة الدولية كطريق لوضع الدستور في ضوء قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة جامعة كربلاء، العدد١٣، ٢٠٠٥.
١١- جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨١ في مايس ٢٠٠٤.
١٢- الحدراوي، مجيد حميد، دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق خطب الجمعة السياسية انموذجا عام ٢٠١٤ قراءة تحليلية، مجلة العميد، المجلد السابع، العدد الأول ، ٢٠١٨.
١٣- خالد، حميد حنون، قراءة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد كلية القانون، المجلد ٢٠ العدد١ ، ٢٠٠٥.
١٤- الخزعلي، امل، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد٩، ١٠، ٢٠١٢.
١٥- شبيب، اسعد كاظم، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد الأول، العدد الثالث ٢٠٠٩.
١٦- ربيع، هادي مشعان، ازمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣ ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثالثة، العدد التاسع ، ٢٠١٧.
١٧- المختار، طيبة جواد، والجنابي، عبد السلام عليوي، موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول ٢٠١٥.
١٨- نصوري، فيصل أكرم وكزار، مصطفى حميد، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٠ العدد ٧٨ السنة ٢٠١٤.

ثالثاً - مصادر شبكة الانترنت:

١٩- موقع مكتب السيد السيستاني، بيان حول الانتخابات النيابية في العراق عام ٢٠١٨ ، https://www.sistani.org/arabic/statement/26025
٢٠- موقع مكتب السيد السيستاني: أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية وأجوبة مكتب سماحة السيد السيستاني عليها:https://www.sistani.org/arabic/archive/25159 /
٢١- الكربلائي، عبد المهدي، خطبة الجمعة في (٢٠١٧/١٢/١٥)
٢٢- الصافي، احمد، خطبة الجمعة في (٢٠١٩/١٠/٤م)
٢٣- موقع مكتب السيد السيستانيhttps://www.sistani.org/arabic/archive/26358 /
٢٤- الصافي، احمد، خطبة الجمعة في (٢٠١٩/١١/١٥)
٢٥- موقع مكتب السيد السيستاني، استقبال سماحة السيد الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة: https://www.sistani.org/arabic/archive/26461
٢٦- العنبر، اياد، الانقلاب المخملي الذي يقوده السيستاني ، ٢٣ كانون الأول ٢٠١٩ ، موقع الحرة: https://www.alhurra.com/different-